

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / كلف وادارية			القسم
حنان عبد الله حسن			أسم الباحث
د.خولة طالب جبار الاسدي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
نظام محاسبة المسؤولية وتقويم الاداء باستخدام الموازنات التخطيطية (بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>في ظل تطبيقات المحاسبة الإدارية واستخدام أدواتها في دعم دورها الأساسي في إمداد الإدارة بالمعلومات الوافية لمساعدة الإدارة في أداء وظائفها المهمة لاسيما التخطيط والرقابة ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة باعتبارها النظام الأم لجميع أنظمة المعلومات المحاسبية، ومن هذه الأدوات (محاسبة المسؤولية والموازنات التخطيطية باستخدام التكاليف المعيارية متكاملة مع محاسبة التكاليف كأدوات معاصرة <i>contemporary</i>) ينبغي الأخذ بمعاصرتها هذه وعدم تجاوزها ليكون امتداداً لتطوير أنظمة محاسبة الكلفة والمحاسبة الإدارية لمعظم الشركات الصناعية لاسيما الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية (محل الدراسة) تأهيلاً لتطبيق التقنيات الحديثة لنظام المحاسبة الإدارية فيما بعد مثل التحسين المستمر والكلفة المستهدفة والتخزين في الوقت المحدد... وغيرها، إذ لا بد من بناء أساس رصين له ليتسنى للشركة مواكبة بيئة المنافسة الإستراتيجية، إذ يهدف هذا البحث إلى تفعيل محاسبة المسؤولية عن طريق إعداد الموازنات لمراكز مسؤولية وذلك بتحديد صلاحياتها كأوجه تصرف بالموارد الأقتصادية، لزيادة الشعور بمسؤولية الالتزام بتنفيذ ما خطط له في الموازنات على وفق معايير محددة ومن ثم قياس درجة التنفيذ هذه عن طريق عملية تقويم الأداء بكفاءة وفاعلية، ومن أجل تحقيق هدف البحث تم الاستناد على فرضية تفعيل محاسبة المسؤولية بإعداد الموازنات التخطيطية (باستخدام المعايير ومعدلات التحميل الكلفوية فضلاً عن التكاليف التقديرية والخبرة الشخصية) لمعظم مراكز المسؤولية والتي يتحدد فيها أوجه الإنفاق على شكل صلاحيات ومسؤوليات بمشاركة جميع هذه المستويات الإدارية في التخطيط عن طريق المعلومات التي توفرها هذه المستويات التي تخص واقع عملهم لقربهم منه ومن ثم إتمام عملية تقويم الأداء بكفاءة وفاعلية، وبتطبيق هذه الفرضية توصلت الباحثة إلى مجموعة من الأستنتاجات كانت أبرزها ((عدم تقسيم الشركة إلى مراكز للمسؤولية بتصنيفاتها وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي الحالي لها نسبياً على وفق مفهوم محاسبة المسؤولية من حيث توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بالشكل المناسب وعدم إعداد الموازنات</p>			

<p>التخطيطية على مستوى مراكز المسؤولية بل أقتصر إعدادها على مستوى الشركة ككل فضلاً عن عدم استخدام مقاييس موضوعية تفي بمتطلبات عملية تقويم الأداء (كفاءة وفاعلية)) وقد تمكنت الباحثة بتطبيق فرضية البحث بما يلائم مفهوم محاسبة المسؤولية وتفعيلها بالموازنات التخطيطية ومن ثم تقويم الأداء { بأقتراح هيكل تنظيمي كجانب إداري لها وإعداد الموازنات التخطيطية لكل مركز مسؤولية ومن ثم تقويم أداء هذه المراكز بالأعتماد على مقاييس فعالة لهذا الأداء } وفي ما بعد توصي الباحثة بضرورة العمل على تفعيل محاسبة المسؤولية بتقسيم الشركة إلى مراكز مسؤولية وإعادة هيكلة الخريطة التنظيمية للشركة على وفق ما حدد بالموازنات المعدة بالشكل السليم متمثلة (بصلاحيات ومسؤوليات) على صيغة أوجه للإتفاق على وفق معايير معينة والعمل بإعداد تقارير أداء تعمل بموجب الإدارة بالاستثناء بالتركيز على الانحرافات والأداء غير الجيد وبتعزيز نظام المعلومات بين مستويات الشركة ككل، تجسيداً لدور المحاسب الإداري في إيصال المعلومات الضرورية للإدارة لتأدية وظائفها الأخرى بالشكل السليم من خلال مساهمته لها في تأدية هذه الوظائف وصولاً لتحقيق رسالة (خطة) استراتيجية الشركة واهدافها.</p>	
---	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / كلف وادارية			القسم
ماجدة عبد العزيز عبد المجيد			أسم الباحث
أ.م.د.صلاح صاحب شاكر			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير	
البعد الاستراتيجي لنظرية القيود واثره في ترشيد القرارات بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الجلدية			عنوان البحث
٢٠١١			السنة
العربية			اللغة
يعتمد تطور الوحدات الإقتصادية على قدرتها في التكيف مع التطور التكنولوجي الذي يتطلب تطبيق بعض التقنيات الإدارية الحديثة. يتناول البحث مشكلة المساهمة في إحداث التطوير المطلوب في بعض المفاهيم المستخدمة في المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف نظراً لعدم تطورها بشكل سريع مع التطور الذي طرأ على مجالات التصنيع والفكر الإنتاجي ، ذلك عن طريق المفاهيم المتطورة لنظرية القيود وما يرتبط بها من أدوات تساعد علي فهم ومعالجة العلاقات الحقيقية بين وقت التصنيع			الخلاصة

والمخزون و الجودة والربح .

بين البحث أن نظرية القيود هي "مدخل اداري يستند الى مجموعة من المفاهيم والأسس

الهادفة لمساعدة الإدارة على تحديد ما يواجهها من مصاعب وهي بصدد السعي لتحقيق أهدافها وكيفية التغلب عليها من خلال تحديد التغييرات الضرورية وكيفية إحداثها بكفاءة وفاعلية".

كما بين البحث أن نظرية القيود بما تتضمنه من أدوات تمثل مدخل عام للتحسين المستمر سلسلة القيمة بأكملها والتي تنادي بتعظيم الإنجاز و تخفيض دورة الإنتاج وتحديد المزيج

الإنتاجي الأمثل واستخدام الموارد النادرة والعاء الوقت العاطل وبذلك سيتم زيادة الإنجاز ومن ثم

زيادة الربحية توصل البحث الى أن هناك قصور في الأدوات والأساليب التقليدية المستخدمة في المحاسبة الإدارية في تحقيق أهدافها ويرجع ذلك لظهور بعض المتغيرات الجديدة في بيئة التصنيع الحديثة والتي تتمثل في التطور التكنولوجي السريع والتحسين المستمر . فضلا عن ذلك اهتم البحث بعرض مدخل المحاسبة عن الإنجاز كأحد أدوات نظرية القيود

وهو مدخل مطور يعتمد على الربط بين مقدار الإنجاز المتحقق خلال فترة زمنية معينة والموارد المستنفذة في سبيل تحقيق ذلك الإنجاز من أهم الجوانب الإيجابية للمحاسبة عن الإنجاز كأداة لتقويم الأداء غير المالي هي تقديم رؤية شاملة عن الوحدة الاقتصادية ككل ، مما يشجع على تحسين وتنمية الترابط بين الأقسام المختلفة وتحقيق التناسق والتزامن بين عمليات التشغيل ، كما تعمل على إيجاد نوع من التعادل والتوازن بين طاقات الموارد المتاحة ، كما أن أهم المعلومات المتولدة من نظام المحاسبة عن الإنجاز تتمثل في تحديد نقاط الاختناق أو القيود التي تعوق تدفق العمليات خلال المراحل بكامل طاقتها ، إذ أن تحديد تلك النقاط سيؤدي إلى اختلاف جوهرى في طبيعة القرارات المبنية على تلك المعلومات